

جريمة من دون عقاب

كنتُ صبيحة الخامس من أيلول (سبتمبر) ١٩٨٤ في الطريق مُتوجِّهاً صوب المسكن، الذي كان يقطنه مؤقتاً آنذاك مفتي الجمهورية المغفور له الشيخ حسن خالد على ربوة الروشة المُطلَّة على البحر الوداع الأزرق، لاصطحابه في أول أيام عيد الأضحى إلى مسجد الإمام علي. فالعُرف المألوف في لبنان جرى على مُرافقة رئيس الوزراء مفتي الجمهورية إلى الصلاة في أول أيام العيد.

كنتُ أستقلُّ سيارتي الخاصة في موكب رسمي يتقدّمه عنصران من قوى الأمن الداخلي على درّاجتين ناريتين. هكذا درجت العادة في كل مناسبة رسمية يمثل فيها أي مسؤول رئيس مجلس الوزراء، وكان المغفور له الرئيس رشيد كرامي، وكنتُ وزيراً للتربية الوطنية في حكومته الحديثة العهد، قد يَمّ شطر مسقط رأسه، طرابلس، لقضاء عطلة العيد. فكلّفتني مُرافقة مفتي الجمهورية نيابةً عنه إلى صلاة العيد.

لم يُعرف عتي، طيلة وجودي في سدّة رئاسة مجلس الوزراء على امتداد أربع سنوات تقريباً في عهد الرئيس الياس سركيس، أنني كنتُ أستسيغ المراسم التظاهرية، أو أنني أستمرىء المواكب الاستعراضية، فكنتُ دوماً أكتفي بسيارة عسكرية لقوى الأمن تتقدّم الرتل وسيارة مماثلة تسير في مؤخرته. ولكن سوء طالع ذينك المسكينين أن التعليمات صدرت لهما بمواكبتني من غير علمي، ربما ممن كان يألّف تشكيل مثل هذه المواكبات المثيرة، ولم يكن يعرف مزاجي. فلما هبطتُ من منزلي لأستقل سيارتي، شاهدتُ الدرّاجين، فلم أعترض على وجودهما خشية الإساءة إليهما أو المسّ بكرامتهما.

فما إن وصل الموكب إلى منطقة الروشة، على مسافة لا تزيد عن مئتي متر عن المكان الذي كنتُ أقصِد، حتى وقع الانفجار المروع. فكأنما أبواب جهنمُ فُتحت.

لا أذكر أنني سمعتُ دويّ الانفجار. لعل حِدّة الصوت كانت أعلى ممّا تستوعِبُ مسامع البشر. وكانت هُنيهة وجيزة جِدّاً لم أدر ما حصل تماماً. كأنّما وقعتُ للحظةٍ عابرة، ربما لثانية، في ما يُشبه الغيبوبة. فما شعرت إلا وأنا أُحدِّق النظر قدامي، عبر النافذة الأمامية للسيارة، فضوّر لي للوهلة الأولى أنّ السيارة تتقدّم مُنقادة على هواها إلى حمأة لهب هائل يسدّ أفق البصر.

خُيّل إليّ تلك اللحظة وكأنّما كُنّا نقترِب من جدار نارٍ مُستعرة ونوشك على اقتحامه. فصرّختُ بأعلى صَوْتي في سائق السيارة، وكان من رجال الأمن الأوفياء المُرافقين لي: «توقّف يا أحمد». أما ترى أين ذاهبُ بنا؟ «ولكن أحمد لم يكن يسمعني. فلم يلبث أن طأطأ رأسه وهوى بجسمه يميناً. كانت روح أحمد الحاج شحادة قد فاضت، رحمه الله.

كان بجانب أحمد مرافق آخر من قوى الأمن. فصرخت فيه: «ماذا جرى يا وفيق؟ عليك بأحمد». ولم يكن وفيق العاكوم قد أصيب بأذى خطير، فبادرني بالقول: «هذا انفجار كان يستهدفنا. أنا ساهتم بأحمد. عليك أنت أن تُغادر السيارة سريعاً وتنصرف».

زحفتُ من الجانب الأيمن من المقعد الخلفي إلى الجانب الآخر، تجنّباً للنار التي كانت تزار متأججة على مسافةٍ قصيرة إلى يمين السيارة. وجدتُ وفيق ينتظرني، ففتح لي باب السيارة وترجّلتُ وسط طوفانٍ من الدخان الكثيف الأسود يلفتُ مُحيط السيارة. فصفعني لفح الهواء الساخن الذي كانت تنفثه النيران المُشتعلة. لم يخطر ببالي تلك اللحظة الرهيبة أنني كنتُ سعيد الحظ لكون عصف الانفجار، الذي شوّه وعطل الكثير من أجزاء السيارة، لم يرتج بابها ففتح بلا أدنى صعوبة.

هرعتُ عند ترجّلي من السيارة إلى الجانب الأيسر من الشارع، وهو الجانب المُطل على البحر. كان وفيق ما زال يُلازمي فدفعته دفعاً في اتجاه السيارة للاهتمام برفيقه أحمد. وكنتُ في تلك اللحظة أشعر بعناء شديد، بضيق

في الأنفاس، أكاد أحتنق. كان هذا نصيبي من الحادث. فقد عَبَّيْتُ من لفتح النار والدخان ما أطلق في صدري نوبة رَبو في غاية الحِدَّة. وأنا من الذين يستحكِم بهم هذا الوافد الخانق بصورة شِبه مُتواصِلة منذ الطفولة. فأحسست بالوهن يَدب في ركبتي، وأني على وشك السقوط أرضاً. فإذا بي ألمح فتى يافعاً، رُبما في السادسة عشرة أو السابعة عشرة من عمره، مُدبراً عَنِّي، على بُعد أقل من عشرين خطوة مِنِّي كأنما يتأهب للهرع نائياً عن مسرح الحادث.

استجمعت كل ما تبقى لي من قُوَّة لأُناديه، ذاكراً إسمي. فإذا به يجمد للتوّ في مكانه، ويستدير نحوي، ليخفّ من ثم كلمح البصر إليّ، ويلفني بذراعيه بإذلاً كل ما في طاقته ليحول دون وقوعي أرضاً. وراح يصيح بلهفة من جوارحه مُستغيثاً، حيث لا حركة إلّا من اللهب الذي خلفته الحادثة. وما هي إلّا لحظات حتى كانت سيارة صغيرة تَمُرّ وفيها سائقها ورفيق إلى جانبه. صاح به الفتى صيحة الملهوف فتوقّف والتقطنا وتوجّه بنا إلى المستشفى.

قيل لي فيما بعد إنّ التفجير يجب أن يكون حصل لاسلكياً، وإنّ المُرَجَّح أنّ مُنقِذي العملية كانوا يرتقبون مُجئني من داخل سيارة، ومعهم جهاز الإرسال الصاعق. وذهب الظنّ بأحد المحققين إلى حدّ القول بأنّ السيارة التي التقطني قد تكون هي سيارة الجُناة. نَقَدوا المهمة الموكّلة إليهم بإتمام التفجير واكتفوا بذلك القدر عندما شاهدوني. واللّه أعلم.

ظلّ الفتى الشَّهم يضمّني إليه طيلة الرحلة الطويلة المضنيّة، التي رُبما لم تستغرق أكثر من خمس دقائق، إلى مستشفى الجامعة الأميركية. وكان طَوال الطريق يُرَدّد حادِباً عليّ: يا حبيبي. فاستلمني في مركز الطوارئ أطباء شُبَّان وممرّضات.

وأمدوني بالإسعافات الأولية الضرورية إلى أن حضر طبيبي وصديقي الدكتور فريد فليحان، فحقن شريان ساعدي بأقوى جرعة مُمكنة من محلول الكورتيزون وسائر عقاقير الرَبو، لينقلني من ثم إلى داخل المستشفى حيث مكثت ثلاثة أيام قيد المعالجة من نوبة الرَبو الحادة التي دهمتني. ولكنني بعناية اللّه لم أصب بخدش واحد في جسمي من جرّاء الحادث المروّع.

أما الفتى الشَّهم الذي أنقذ حياتي، فقد توارى عن الأنظار بعد تسليمي

إلى مركز الطوارئ. ولكنني بعد حين عدتُ فالتقيته إذ زارني في منزلي مع والده. إنّه هلال عاصي، من بلدة أنصار الجنوبية، وكان لحظة وقوع الحادث قادماً لمباشرة عمله اليومي لدى مطعم نصر، الذي وقع الانفجار قبالة. وبعد ذلك تكررت زيارات الفتى الطيب لي، وتوثقت العلاقة بيننا. وهو الآن يُقيم في دبي، يعمل في إحدى مستشفياتها صانعاً للحلوى. بارك الله فيه ووفقه في حلّه وترحاله. إنّ أمثاله من ذوي النخوة والأريحية يحملونك على الإيمان بإنسانية الإنسان في مُجتمعنا وبأصالته.

وقع الانفجار في الصباح الباكر حينما كانت الطريق شبه خالية من الناس. فافتصرت حصيلته على استشهاد مُرافقي أحمد، وعنصرين من قوى الأمن هما اللذان كانا يتقدّمان الموكب على درّاجتين ناريتين، أحدهما اشتعلت به النار، وسيّدة مسكينة كانت على شرفة منزلها فقذفها عصف الانفجار إلى قارعة الطريق. هذا بالإضافة إلى عددٍ من الجرحى ودمارٍ مُريع. وخرج مُرافقي الآخر، وفيق، من السيارة والحمد لله سالمًا إلاّ من بعض الجروح السطحية بفعل تناثر الزجاج وخلافه، وقد حمل جثمان رفيقه إلى برّاد المستشفى.

كُتبت عنيّ حصيلة الحادث الإجرامي لساعات. وعندما تبلّغت مصرع مُرافقي والدراجين بكيتُ كثيراً. شعرتُ كالمسؤول عن مصيرهم. رحمهم الله جميعاً.

كان لبنان يعيش حال انقسام شديد في ذروة الأزمة الوطنية الكبرى، التي استمرّت ما بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠، وقد انعكست هذه الحال على الحُكم فكانت قطعة بين رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل ورئيس الوزراء رشيد كرامي، وكان انقطاع مجلس الوزراء عن الاجتماع، فابتدعتُ ممارسة جديدة في الحُكم هي المراسيم الجوّالة، إذ كانت القرارات تُتخذ من خلال تمرير مرسوم للتوقيع من جانب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزير المُختصّ من دون أن يكون ثمة دَاعٍ لالتّمام مجلس الوزراء.

غداة استشهاد الرئيس رشيد كرامي في العام ١٩٨٧، عُقد في دار الفتوى

لقاء إسلامي مُوسَّع ضَمَّ، إلى الرؤساء الروحيين، عدداً كبيراً من النواب والسياسيين، فأجمَعَ الرأي على المُطالَبَة بتسميتي رئيساً للوزراء خَلْفاً للرئيس الراجِل تلافياً للفرَاغ في الحكم خصوصاً في ظلّ الانقسام القائم والتزام رئيس الجمهورية جانب الطَّرَف في النزاع المُحتدم.

وكنْتُ آنذاك وزيراً للتربية الوطنية والعمل. فأصْرَرْتُ أمام اللقاء على ترشيحي لرئاسة الوزراء بالوكالة وليس بالأصالة، وذلك احتراماً لروح الشهيد ومُراعاةً لأجواء الفاجِعة التي هيمنت على البلاد نتيجة جريمة الاغتيال. فتدخَّل بعض المُشاركين في اللقاء، وفي مُقدِّمهم النائب الأستاذ حسن الرفاعي، مُعترضين بالقول أن لا وكالة عن ميِّت، ولا يجوز تالياً إلا أن تكون التسمية لرئاسة الوزراء بالأصالة. أصْرَرْتُ على موقفي فكلَّف رئيس مجلس النواب، السيد حسين الحسيني، الإتصال برئيس الجمهورية وإبلاغه رغبة اللقاء. فصدر مرسوم بتسميتي رئيساً للوزراء بالوكالة.

في اليوم التالي، كان ماتم الرئيس الشهيد في طرابلس، فتوجَّهنا جميعاً للمشاركة فيه. وقد التقينا في طرابلس نائب الرئيس السوري الأستاذ عبد الحليم خدام. وفي جَمعٍ مِمَّن شاركوا في اللقاء الإسلامي قبل يوم، وكنْتُ شخصياً جالساً إلي يمين الأستاذ خدام، تحدَّث نائب الرئيس السوري بنبرة لا تخلو من الجِدَّة، فقال في ما قال: ما الداعي إلى العَجَلَة في تسمية خَلْف للرئيس الشهيد ودِماؤه لم تَجِفَّ على الأرض بعد؟ ثم التفتَ يميناً صوبي وقال: عندما تأتي لزيارتي مُستقبلاً ذكّرني كي أستقدِّم إلي حبيقة وأُسمِعك منه مُباشرةً كيف تَمَّت المؤامرة على حياتك وكيف نُفِذت.

بعد نحو أسبوعين توجَّهت مع الرئيس حسين الحسيني لزيارة دمشق وتوقَّفنا للقاء الأستاذ عبد الحليم خدام. فما أن استقرَّ بنا المقام حتى خاطبت الأستاذ خدام بالقول: «أود أن أذكرك بما قلته في طرابلس. فكيف تَمَّت المؤامرة على حياتي؟» فقال: «دعني أستقدِّم إلي حبيقة لتستمع إليه مُباشرةً». فقلتُ: «أنا بِغني عن مُصافحة حبيقة ناهيك بالتحدُّث إليه. أنا مُستعدَّة للإستماع إلى القِصَّة منك شخصياً».

فقال الأستاذ خدام: «المؤامرة على حياتك في العام ١٩٨٤ تَمَّت في اجتماع عُقد في منزل أحد الأصدقاء في حضور إيلي حبيقة ورئيس جهاز المخابرات في الجيش العميد سيمون قسيس». فسألته: «ومن هو ذاك الصديق الذي عُقد اللقاء في منزله؟» فقال إنه من الذين أصبحوا وطنيين، ولا أريد البوح باسمه، فقلتُ: «إنني مُصِرٌّ على الوقوف على هويته ولو أنه أصبح من الوطنيين». وعند إلحاحي قال: «إنه ميشال المر».

بعد بضعة أشهر عرَّج عليّ في مكثبي الأستاذ ميشال المر، وهي المرّة اليَتيمة التي يزورني فيها، وقال: «قيل لك إنني شاركت في المؤامرة على حياتك. وأنا هنا لأؤكد لك أنه لم يكن لي علاقة بالأمر من قريب أو بعيد». فقلت له: «إنني أتقبّل منك هذا القول». وكان ذلك على غير إقتناع مني.

في مرحلة لاحقة أُحيلت القضية على المجلس العدلي، وعيّن القاضي سعيد ميرزا مُحققاً عدلياً. زارني في مكثبي فأبلغته شفاهة ما كنت أعرف عن القضية. فدعا إيلي حبيقة للإستماع إلى إفادته، وكان حبيقة آنذاك وزيراً في إحدى حكومات الرئيس رفيق الحريري، فرفض الإدلاء بأيّ إفادة. فتوقّف المُحقّق العدلي عن متابعة التحقيق. وكان هذا هو السبيل الأسهل عملياً أمامه، ولو أنه لم يكن الخيار الأسلم قانونياً أو قضائياً.

دعاني وزير الداخلية الياس المر، نجل ميشال المر وصهر الرئيس إميل لحود، إلى العشاء في مقصورته في مُنتجع حالات على الشاطئ الشمالي من لبنان، وكان ذلك مساء الإثنين في ١١/٨/٢٠٠٣، وكان ثالِثنا إلى المائدة صديقنا المُشترك عماد جوديّة الذي يشغل منصب المُستشار لرئيس الجمهورية.

وقد جاءني تلك الدعوة إثر حادث تعرّض له بعض أعضاء لقاء قرنة شهبان، ومنهم النائب نسيب لحود، في بلدة بعبدات في منطقة المتن، وكانوا في طريقهم إلى تلبية دعوة إلى الغداء من غبريال المر، شقيق ميشال المر اللدود. فسُدَّت الطريق في وجههم وأُطلقَت النار فوق رؤوسهم لمنعهم من

متابعة سيرهم. فكان هذا الحادث المفتعل مُستَهجناً للغاية لدى شتى المراجع السياسية وفي أوساط الرأي العام عموماً. وكان معروفاً أنّ وراء الحادث المُفتعل ميشال المر.

فكان هذا الحادث مصدر إزعاج وإحراج شديدين لوزير الداخلية كونه نجل مُفتعل الحادث، وكذلك لرئيس الجمهورية إميل لحدو كون ميشال المر من المحسوبين عليه والمُقرّبين جداً منه ناهيك بكونه والد صهره وزير الداخلية. ولم يخف رئيس الجمهورية أو وزير الداخلية إمتعاضهما للحادث، وسارع الياس المر، من موقعه وزيراً للداخلية، إلى اتّخاذ بعض الإجراءات الفوريّة التي يفرضها الظرف بما في ذلك إجراء تبادلات في القيادات الأمنية في منطقة المتن، وسارعت النيابة العامة التمييزية إلى توقيف بعض المُشتبه بهم في تنفيذ الإعتداء وبينهم مُطلق النار. ولكن ما لبثت النيابة العامة أن أفرجت بعد بضعة أيام عن جميع الموقوفين باستثناء مُطلق النار.

قلت لمُضيفي إلى العشاء الياس المر إنّ الإجراءات المُتخذة كانت ضرورية، ولكن المُفجّع أنّ المسؤول الحقيقي عن افتعال الحادث، أي ميشال المر، لم يُطرح عليه سؤال، مع أنّ مجلس النواب لم يكن في دورة انعقاد ولم يكن بإمكان المذكور تالياً الاعتصام بالحصانة النيابية. وإذا كان ثمة حصانة نيابية تحميه، فما الذي كان يمنع القضاء الطلب إلى مجلس النواب رفع الحصانة عنه للتحقيق معه إذا اقتضى الأمر؟ عندما قلت كل ذلك لم يأتي من الياس المر جواب شافٍ. وبدأ لي أنّه لم يكن على استعداد للدفاع عن والده إزاء ما اقترف.

هنا قلت لمُضيفي: «كانت لي قصّة مع والدك، لعلك تعرف شيئاً عنها». ورويت أمامه ما سمعت من عبد الحليم خدام. فأصغى إليّ باهتمام بالغ، وما أن انتهيت من روايتي حتى بادرنى بالقول: «دعني أسرد أمامك ما أعرف عن هذه القصّة». فقال إنّ اللقاء في دارة والده ضمّ في حينه إيلي حبيقة ومُدير شعبة المخبرات في الجيش اللبناني الضابط سيمون قسيس، ومدير عام الأمن العام جميل نعمة. ثم انتقل المُجتمعون جميعاً، باستثناء ميشال المر، إلى منزل إيلي حبيقة، حيث عقّد هذا الأخير خلوة مع سيمون قسيس مُنفرداً وُصّعت

خلالها الترتيبات اللازمة لتنفيذ محاولة اغتيالي. ربّما شاء الياس المُر من هذه الرواية أن يُبرّى ساحة والده عبر القول إنّ اللقاء الذي إنعقد في منزل ميشال المُر عاد فانتقل إلى منزل إيلي حبيقة حيث تمّ التخطيط. ولكن الواقع، حتى ولو صحّت هذه الرواية، أنّ اللقاء انعقد أولاً في منزل ميشال المُر وفي حضوره، ومن المُستبعد أن لا يكون هذا اللقاء قد أتى على ذكر ما كان بيت لي، ومن الطبيعي أن يكون اللقاء الثاني استكمالاً للأول، ولو لم يكن كذلك لما أكّد إيلي حبيقة أمام عبد الحليم خدّام أن اجتماع التأمّر على حياتي تمّ في منزل ميشال المُر. وقد ذهبت لوقوف الوزير الياس المُر على كل هذه التفاصيل، وكان آنذاك فتّى يافعاً. فمن أين له كل تلك التفاصيل؟

من سُخريات القدر، وقبل أن أستيقن من دور ميشال المُر في محاولة اغتيالي من كلام نجله الياس في العام ٢٠٠٣، تقبّلت ميشال المُر في العام ١٩٩٨ وزيراً للدخلية في الحكومة الأولى التي ترأّستها في عهد الرئيس إميل لحود، وكان هو الذي رشّحه فلم أعرّض لعدم يقيني من دوره آنذاك.

ويُستفاد من كلام الوزير الياس المُر أيضاً أنّ التأمّر على حياتي بدأ بصفقة عُقدت بين رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل وإيلي حبيقة، إذ أخذ الرئيس الجميل على عاتقه الخلاص من سمير جعجع، غريم حبيقة، في مُقابل افتعال فتنة في الشطر الغربي من بيروت عبر محاولة إغتيالي.

قال الله تعالى: (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ).

لن تقوم لأمة قائمة ما دام المُذنب فيها لا يُحاسب على ذنبه، والمُجرّم لا يُعاقب على جريمته. فكيف يتسلّق فيه المُرتكب فوق كل ارتكابه، لا بل فوق جُثث ضحاياه، إلى أعلى المراكز وأبرز المواقع.

قيل لي فيما بعد إنّ عصف الانفجار قذف بالسيارة عالياً فوق الأرض قبل أن تحطّ مُحطّمة ومُعظّلة. وما زلتُ أحتفظّ بالمصحف الشريف الذي كان مودعاً في درج السيارة وعليه غشاء من دماء أحمد الزكيّة. وكان في جيب سترتي، التي تركتها في السيارة عند خروجي منها، حمالة مفاتيح ذهبية تتدلّى منها سلسلة وبطرفها لوحة صغيرة حُفرت عليها كلمات الله من آية الكرسي. فلما

أعيدت السترة إليّ لم أعثر على حمالة المفاتيح في جيبها. وبعد أيام معدودات، زارني في منزلي في الدوحة، القابع على رأس تلة إلى الجنوب من بيروت تطلّ على الوادي الأخضر فالبحر، نقرّ من السيّدات الفاضلات باسم جمعية المرأة الجنوبيّة، فهنّأني بالسلامة وقدّمن لي هديّة، لم تكن سبحان الله سوى حمالة مفاتيح من الفضة وبطرف سلسلة ذات لوحة صغيرة حفرت عليها آية الكرسي.

ما شعرت بالخوف من الموت يوماً قبل هذا الحادث. وبعده لم أعد أفقه معنى الخوف من الموت، وقد فهمت سرّ الحكمة في القول المأثور: إنّ من كتب الله له عمراً لا ثمّيته شدّة.

حاشية

- هذا النص أودع المحقق العدلي القاضي الأستاذ سعيد ميرزا بموجب كتاب تاريخ ١١/١٨/٢٠٠٣.
- ثم ألحق من قبيل التأكيد بكتاب آخر بتاريخ ٢٠/١/٢٠٠٤. في ٢٠/٢/٢٠٠٤ زارني في مكنتي المحقق العدلي القاضي الأستاذ سعيد ميرزا، ليؤكد لي أن كتابي والمذكرة المرفقة سجّلا في قلم المحقق العدلي، ولكنه لم يسلمني إيصالاً بذلك يحمل رقماً معيّناً وتاريخاً محدداً. وقد استخلصت من حديثي معه أن ملاحقة هذه القضية ستكون أكثر فعالية فيما لو اتخذت صفة الإدعاء الشخصي ولم أترك أمرها للمحقق العدلي والحق العام. شاورت في الأمر صديقي الدكتور عصام نعمان الذي يدير مكتب محاماة خاصاً به، فاقترح عليّ تكليف المحامي الأستاذ مصطفى الأسير الذي يعمل في مكتب الأستاذ محمد عالم. وهذا الأخير عضو في اللجنة التنفيذية لندوة العمل الوطني التي أتولى رئاستها، وهو يتحلّى بمزايا مشهودة. فوَقعت على وكالة عامة للأساتذة عصام نعمان ومصطفى الأسير ومحمد عالم لملاحقة القضية باسمي.